القمة الخليجية .. الاتحاد بدل الإصلاح

حسين علي الحمداني

أبرز ما يمكن لنا أن نسجله عن القمة الخليجية التي عقدت مؤخراً أنها تجاهلت الأردن والمغرب رغم إن دول الخليج هي من طالبت بضمهما للمجلس، فهل شعرت دول الخليج العربي بأن ثمة خطأ قد حصل أم وجدت نفسها تختلف كلياً عن النظامين السياسيين في المغرب والأردن ؟ بالتأكيد هنالك فوارق كبيرة في المنظومة السياسية الحاكمة، فالأحزاب نشطة في الأردن والمغرب ، وهنالك انتخابات تفرز حكومة بعكس دول الخليج، وبالتالي وجدت هذه الدول أن تدفع خمسة مليارات دولار تعويضا لهما أفضل من إدراجهما ضمن المنظمة السياسية والأمنية لدول المنطقة .

لا يمكن لأي متابع للوضع العربي الراهن إلا أن يؤشر حالة من القلق تسود مختلف الأنظمة الحاكمة في المنطقة العربية وفي مقدمتها دول الخليج العربي التي وجدت نفسها محاطة بمنطقة يسودها الربيع الذي اقترب كثيراً من حافات الخليج إن لم يكن في طريقه لأن يورق مزيداً من الثورات فيها، خاصة إن الثورة البحرينية مستمرة وقمعها هو الآخر مستمر وسط تكتم إعلامي عربي على ذلك ، يضاف إلى هذا أوضاع الكويت الداخلية ، وأحداث القصيم والمنطقة الشرقية في السعودية ، وحملة اعتقالات في الإمارات لنشطاء شملوا مؤخرا بعفو خاص ، هذا العفو كشف أن البلد فيه حالة اضطراب ، ناهيك عن الصراع بين الإخوة والأشقاء في أكثر من دولة خليجية لعل أهمها دولة قطر وصراع العائلة الحاكمة في ما بينها ، وقبل هذا وذاك تظاهرات شعب سلطنة عُمان في بداية ربيع العرب.

القمة الخليجية الأخيرة ركزت على نقطة تُفسر كل هذه المخاوف وتجعلها تظهر دفعة واحدة ، وهي انتقال دول الخليج من التعاون إلى الاتحاد ، ورغم صعوبة إن لم تكن استحالة تكوين اتحاد خليجي سواء كان فيدرالياً أو كونفدراليا بسبب تباعد وجهات النظر بين حكام الخليج الذين لم يتفقوا على العملة الخليجية الموحدة فكيف يتمكنون من الاتفاق على الوحدة، إلا إذا كان المقصود من هذا الإعلان توجيه رسائل للمنطقة الإقليمية بأن هذه الدول متحدة، رغم إن هنالك قواسم مشتركة بين دول الخليج العربي وتعاونا أمنيا لكنه لا يرتقي في كل حال من الأحوال إلى أن تكون هذه الدول في طريقها لتكوين وحدة أو اتحاد حتى في المجال الاقتصادي أو حتى الموقف الإعلامي والسياسي في الكثير من دولها، خاصة ما يتعلق منها بقضايا المنطقة المحيطة بالخليج ، فنجد أن الدوحة كانت وما زالت تحاول سحب البساط من تحت أقدام السعودية في قيادة المنطقة وبلورة رؤية قطرية واضحة تخدم إلى حد كبير مصالح الغرب وإسرائيل خاصة إن قطر تحتفظ بعلاقات مع إسرائيل تؤهلها لأن تتزعم دول الخليج بموجب هذه العلاقة التي لم تعد خافيه ولا ينكرها قادة قطر ولا يُحاسبون عليها من قبل القنوات الإعلامية التي تكيل هي الأخرى بمكيالين في نظرتها للأمور.

وحقيقة الأمر فإن القمة الأخيرة لدول مجلس التعاون الخليجي أشّرت القلق الخليجي الرسمي من أن يصل الربيع العربي لنهاياته في الخليج مما يؤدي لسقوط أنظمة هي حتى الآن تعد الأضعف أمنيا واقتصاديا وفي مقدمتها البحرين وإمكانية حدوث تغيير في طبيعة النظام السياسي في الكويت وتأثيرات ما سيحصل في اليمن ، إضافة إلى الانسحاب العسكري الأمريكي من العراق الذي سيجعل من العراق دولة محورية في المنطقة وقد أثبتت الوساطة أو المبادرة العراقية في أحداث سوريا نجاح ومقبولية العراق في محيطه العربي والإقليمي وهذا ما دفع قادة مجلس التعاون الخليجي لدعم الكويت في قضية تشييد ميناء مبارك واعتبار هذا التأييد رسالة للعراق ، ناهيك إن حلفاء دول الخليج في المنطقة العربية تساقطوا وفي مقدمتهم نظام حسني مبارك الداعم والشريك الأكبر لدول الخليج في العقود الماضية .

والأهم من كل هذا وذاك الموقف الغربي – الأمريكي إزاء قضايا حقوق الإنسان التي تُخترق يومياً في الخليج العربي خاصة إن الثورة البحرينية كشفت حجم هذه الخروق التي دانتها لجنة محايدة واعترفت بهذه الانتهاكات حكومة البحرين نفسها بعد أن وجدت أن لا مفر من نكرانها.

وتبقى دول الخليج تعزف على نغمة التدخل الإيراني وتحاول تصوير إيران على إنها تزعزع أمن الخليج رغم إن جل هذه الدول تحتفظ بعلاقات اقتصادية وسياسية كبيرة جدا مع طهران وإن الجالية الإيرانية في الكثير من دول الخليج تشكل نسبة كبيرة جدا وتؤدي دورها في الكثير من النشاطات الاقتصادية والثقافية ، ولكن على ما يبدو أن دول الخليج وبعد أن أدركت جيداً بأن الغرب وأمريكا بالذات لم يعد قادرا أخلاقياً على دعم أنظمة تنتهك حقوق الإنسان ولا تراعي حقوق المواطنة ، شعرت دول الخليج بأن الطريق للبقاء يتمثل بالاتحاد ولا أدري لماذا لم تفكر هذه الدول بالإصلاح والانتقال الديمقراطي واحترام خيارات الشعوب ، خاصة إنها ما انفكت تدافع عن حقوق الشعب الليبي في الحرية وقادت تحالفا دوليا لإسقاط الدكتاتور القذافي ، وتقود الآن حملة كبيرة لفرض الديمقراطية في سوريا ، وقدمت مبادرة للإصلاح في اليمن ، فلماذا لم تختر دول الخليج الانتقال للإصلاح بدل الاتحاد؟ هذا السؤال لا يمكن أن نجد له إجابة في قاموس حكّام الخليج لأنهم لا يعرفون أصلا معنى الإصلاح .

الدم العراقي والتوافق السياسي

إيمان محسن جاسم

قد تكون اعترافات حماية نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي أكبر أزمة يتعرض لها العراق وتتزامن مع خروج الأمريكان، ومبعث كونها أزمة أنها تحصل في العراق،هذا البلد الذي يحاول البعض فيه أن يقفز على القانون والسلطة والقضاء والدم العراقي. وحقيقة الأمر تابعت على مدار اليومين الماضيين مواقف عديدة لسياسيين من مختلف الاتجاهات ووجدت في تصريحاتهم ما يؤكد جهلهم بمفهوم الدولة وإدارتها،هذا الجهل جعلهم يتناسون أو يتجاهلون بأن القضية ليست سياسية بقدر ما هي قضية تخص القضاء العراقي ولا تخص السياسي العراقي، و هوغير مطلوب منه أن يدلو بدلوه في شأن قضائي سواء بالدعم أو التشكيك لأن القضاء لا يحتاج لمن يدعمه طالما إنه يستند إلى الأدلة والشواهد والقرائن ولا يخضع للتوافقات التي يحاول البعض إيجادها في مسألة حتى هذه اللحظة نائب رئيس الجمهورية متهم فيها ما لم يأت بما يجعله بريئاً حتى ثبتت إدانته.

وحقيقة الأمر إن دول العالم تحدث فيها مشاهد مشابهة لما يحصل لدينا لكننا لا نسمع من يحاول القفز على القضاء، خذوا مثلاً فرنسا ومحاكمة شيراك إسرائيل التي نكرهها جميعا كيف أخضعت رئيسها للمحاكمة عن قضية تحرش جنسي، أمريكا كيف عزلت نكسون على خلفية ووتر غيت.

هذه الدول وجهت اتهامات واستدعت المتهمين دون ضجيج ودون تدخل القوى السياسية إلا إذا اعتبرنا أن القوى السياسية العراقية تجد نفسها آلهة منزهة من الخطأ وفوق القانون والقضاء .

لا يحق لأحد أن يحاكم الهاشمي عبر التلفاز والفضائيات،وفي الوقت نفسه لا يمكن للهاشمي أن يبرّىء نفسه عبر مؤتمر صحفي يعقده في كردستان، وأيضا لا يحق له أن ينقل الدعوى لأي منطقة هو يحددها،لأن هنالك مدعين بالحق العام سيظهرون ، لهذا فإن القضاء لا سجالات فيه ولا توافقات وهذا الشيء يجب أن يدركه جميع العراقيين بمن فيهم السياسيون، لأن المواطن أكثر إدراكاً لقيمة القضاء من سياسيي البلد الذين يكيلون بأكثر من مكيال في هذا الشأن.

وحقيقة ومن خلال متابعتي ليومين وربما أكثر وجدت أن البعض يستهين بالدم العراقي حين يعبر بطريقة أو بأخرى عن رفضه عرض الاعترافات لحماية الهاشمي، بينما لا يستنكر عرض اعترافات القوى الإرهابية الأخرى والتي نشاهدها يوميا بل لا يعيرها أي اهتمام يذكر. وهذا إن دل على شيء فإنما يدلل على إن الدم العراقي مهدور ولا قيمة له ، والأمن لا يشكل هماً للسياسي بقدر ما أصبح السياسي هماً أمنياً للعراقيين جميعاً ، قد نكون جميعا نعيش بالصدفة ، ونموت بالصدفة ، ولكن ما حزّ في نفسي وفي نفوس الكثير من أبناء العراق بأن تصريحات لكبار المسؤولين في العراق تجاهلت القضاء العراقي وتحاول القفز عليه خاصة إن هنالك مساعي كانت موجودة لإيجاد حل توافقي لأزمة الهاشمي هذه لكنها على ما يبدو فشلت في مساعيها.

فماذا يعني الحل التوافقي ؟ إذا كان الرجل بريئا فهو لا يحتاج لتوافقات تحميه وتؤكد براءته لأن القضاء سيعلنها للجميع ويعود لمنصبه وقد يقيم دعوى على جميع من اتهموه وله الحق في ذلك، وإذا كان مذنباً فعلى ماذا تتوافقون؟ على دماء الشعب التي سالت ، على الأيتام والأرامل ، على ماذا سيكون التوافق ؟ هذا السؤال جعلني أبكي لأنني اكتشفت في معرض تحليلي مفهوم التوافق هذا،بكيت لأنني ربما اكتشفت بأن الجميع هنا قتلة ويتعاملون وفق مبدأ (شيلني وأشيلك) ، وقد يكون الهاشمي ومكتبه أول الخيط وليس نهايته، وتلك صورة سوداوية أرسمها للقارئ لكن أتمنى ألا تكون هي الصورة الموجودة فعلاً وأحاول طردها من ذاكرتي لعلي أرسم صورة أخرى أجد فيها القضاء يتّهم ويبرّىء وليس الفضائيات وما تحمله من تصريحات سياسية غير مسؤولة .

الشراكة ونهاية النفق

إياد مهدي عباس

لم يعد خافيا على احد إن الشراكة بين القوى السياسية في العراق قد وصلت إلى نهاية النفق ولم تعد تجدي نفعا بل أصبحت عبئا على العملية السياسية وعلى المواطن العراقي وساهمت في إهدار الزمن والجهد طيلة الفترة الماضية حيث باتت الشراكة سببا في تعطيل التشريعات علاوة على كونها سببا في تأجيج الصراعات السياسية التي وصلت حد الإرهاب السياسي والطائفي الذي يهدد به البعض بل ويمارسه البعض الآخر في سبيل الحصول على مكاسب سياسية من اجل إزاحة الخصوم الآخرين .

ومن خلال متابعة الأحداث وتسلسلها الزمني لاسيما قضية المطالبة بإقامة الأقاليم وقضية الاعترافات التي عرضت عبر قناة العراقية والتي تتهم طارق الهاشمي بضلوعه في جرائم ضد الشعب العراقي وتصريحات صالح المطلك والمطالبة بإقالته ، من خلال متابعة هذه الاحداث وتداعياتها يمكننا القول بأن المشكلة الأساسية في العمل السياسي في العراق هي أزمة الثقة التي تعصف بالتجربة العراقية منذ انطلاقها وتظهر جليا في منحنياتها مع كثرة الإشكالات التي تولدها هذه الأزمة وانعكاساتها المريرة على عمل الحكومة وعلى المواطن العراقي ، وهذا ما لا يخفيه السياسيون بل يعبرون عنه في خطاباتهم بكل وضوح، متهما كل طرف الطرف الآخر بمحاولة السيطرة على مركز القرار، الأمر الذي جعلنا نشهد صراعا مستمرا على السلطة وتقاسمها تحت عناوين التوافق والشراكة الوطنية والتوازن السياسي .

وبغض النظر عن الأسباب التي أدت إلى أزمة الثقة هذه، إلا أنها ساهمت في تعطيل الكثير من المفاهيم والممارسات الديمقراطية، فضلا عن تأخير الكثير من التشريعات والقوانين كما أسلفنا والتي لن ترى النور إلا بحصولها على التوافق السياسي من قبل الجميع، وهي آلية عقيمة أثبتت فشلها وأدت إلى شلل المؤسسة التشريعية، الأمر الذي يعرقل ويؤخر عجلة البناء المؤسساتي والعمراني والخدمي في العراق .

وهناك حقيقة لابد من الإشارة إليها وهي إن الشركاء تحولوا إلى أعداء فأخذ البعض يراقب عمل الحكومة وينتقدها ويهاجمها بالرغم من انه جزء منها وكأنه يلعب دور المعارضة السياسية ولكن عبر وجوده في الحكومة لأنه ببساطة لا يريد أن يترك حصته في الكعكة وفي ذات الوقت يحاول إفشال عمل الحكومة وهذا ما لم يحدث في أي تجربة ديمقراطية ، فلا يخفى على أحد أن جميع الديمقراطيات الأصيلة في العالم تحرص على وجود معارضة سياسية في البرلمان تأخذ دور الرقيب والموجّه لعمل الحكومات. ويختلف البعض في تعريفها، والسبب في هذا يعود إلى اختلاف هذا المفهوم بين طرف وآخر تبعا لإطاره السياسي وثقافته التي يستمد منها منظومته المعرفية. وهذا يسمح بظهور الكثير من الرؤى والآراء المختلفة التي يرى بعضها في تعريف المعارضة أنها قيمة سياسية ديمقراطية تفرض نفسها على أي عملية سياسية ناضجة تكون فيها المعارضة هي الوجه الآخر للحكومة والمرآة التي ترى هذه الحكومة أداءها من خلالها. ويضع البعض المعارضة في خانة معناها اللغوي ويضع تحت عنوانها كل من عارض أو اعترض على الواقع القائم، دون النظر إلى أهداف هذه المعارضة أو بنيتها.

وفي التجربة العراقية نجد أن الكثير من مستلزمات الديمقراطية ما زالت لم تتحقق، وفي مقدمتها عدم وجود هذه المعارضة التي تعد الممثل الشرعي لرقابة الشعب على الأداء الحكومي والصوت الذي يسعى لتحقيق الازدهار والنمو من خلال إيصال المطالب الشعبية إلى السلطات التشريعية والتنفيذية في الدولة والاشتراك في العمل التشريعي خدمة لقضايا المواطن من خلال وجودها في البرلمان .

خلاصة القول إن العمل السياسي والبناء الديمقراطي يفرض علينا بعد فشل حكومة الشراكة الوطنية أن نعترف بالفشل ونبدأ من جديد ونتوجه إلى حكومة الأغلبية السياسية ليتجه المعترضون إلى لعب دور المعارضة الإيجابية خارج السلطة ليكون كل طرف في مكانه الصحيح ونتخلص من الصراع المحموم بين القوى السياسية .

كاريكاتير

■ عادل صبري

العملية السياسية بين الواقع والطموح

د.فالح الحمراني ★

يعزو المستشرق الروسي المهتمّ بالشؤون العراقية جيورجي كوساتش استدامة الصراعات السياسية في العراق واكتسابها طابعا شخصيا ومذهبيا يعود إلى انعدام الثقافة السياسية لدى الشخصيات التي قادت وتقود العملية السياسية. فالسياسة كما هو شائع فن الممكن. والشعور بالمسؤولية تجاه مصير البلد يستدعي التنازل والوقوف أحيانا على الرصيف وتخفيف حدة المواقف.

علاوة على أن يكون مفهوم السلطة ليس "التسلط" والانفراد في صناعة القرار وإنما في أن السياسي في البرلمان أو في السلطة التنفيذية لايعدو عن كونه (موظف) أناطه الناخبون فرصة لتسيير شؤونهم لفترة محددة من الزمن. وطبعا هذا لاينفي وجود قيادات تتحلى بالحكمة والرؤية الصحيحة وتهبّ كل مرة لإطفاء الحريق من اجل إخماد شرارته قبل أن تنتشر إلى بقاع أخرى، وسيذكر التاريخ العراقي هذه الشخصيات باعتزاز واحترام.

لقد تكهن الكثير أن تركة انهيار النظام الديكتاتوري المستبد بالنسبة للعراق ستكون فادحة ولكنهم لم يتوقعوا أن النظام الذي أعقبه سوف يزيد من الفداحة ويعمقها، ويبدد كثر الآمال التي كانت معقودة على التغيير ووصول بديل سياسي منتظر منذ عشرات السنوات يبني الدول العراقية العصرية والمتحضرة التي تعمل من اجل مواطنيها وتخلق الأجواء للحياة الكريمة، وتضع البلد على طريق التطور الاقتصادي والاجتماعي وتؤسس لستراتجيات بعيدة المدى في هذا الاتجاه لمحاصرة التحديات التي يواجهها البلد وإنعاش الإنتاج الصناعي والزراعي.

إن العملية السياسية وقفت حتى الآن على خيار نظام سياسي قائم على المذهبية والطائفية والعشائرية وهنا يكمن لغم نفسها في أية لحظة،وتجلت هذه الظاهرة على مستويات الدولة كافة اعتبارا من التشكيلة الوزارية حتى الإدارات المحلية، وقد وضع هذا الخيار العراق أمام طريق مسدود وجعل العملية حركة تعيش أزمة مستدامة ومن دون آفاق. وقد جرى الالتجاء إلى هذا الخيار ليس انطلاقا من الحرص على إحلال الاستقرار وعدم غمط جميع مكونات المجتمع وإنما لأنه يصب في مصالح أحزاب وشخصيات مازالت تنظر إلى السلطة على أنها تسلط ومصدر إثراء ومد النفوذ والتسلط على الآخرين وليس وظيفة مؤقتة لخدمة الأمة يعمل بها المسؤول وفق عقد اجتماعي. إن هذا الخيار في نهاية المطاف هو بمثابة استمرارية لجوهر أنظمة الحكم التي تعاقبت على العراق ولم ينجح في حل مشكلة القالب السياسي المناسب فعلا للعراق، فحكمت على نفسها بنفسها على الموت والذهاب إلى مزبلة التاريخ. ويبدو أن وعي الساسة لم يرتق بعد إلى البحث عن ذلك البديل المناسب الذي تشعر فيه كافة مكونات سكان العراق بأنها فاعلة ومشارك حي في العملية السياسة .

ويساور غالبية المهتمين بالشأن العراقي الشك بإعلان الرئيس باراك أوباما عن أن الحرب وضعت أوزارها في العراق، أو بالأحرى أنهم يفهمون إعلان الرئيس الأمريكي أن صفحة منها ستنقلب، صفحة الوجود الأمريكي الكثيف في العراق منذ ٢٠٠٣، ولكن الجميع يعرف أن كثراً من الأجندة مازالت مفتوحة وان هناك كثيراً من الألغام قابلة للانفجار. المنحى الطائفي مازال هو الأقوى في سير العملية السياسية،إذ إن النظام السياسي القائم لم يتجاوز طبيعة أنظمة الحكم التي سبقته، وهو في كثير من المقاييس استمرار لها، والخلاف في انه يستمد شرعيته من انتخابات عامة جرت في ظروف غير طبيعية وأعطى الناخب صوته ليس انطلاقاً من مصالحه المهنية والمدنية والاقتصادية وإنما -في الأغلب- على أساس الانتماء المذهبي الطائفي، مما خلق شرخاً عميقاً في جسد المجتمع العراقي يهدد بانقسامه وهذا ما تؤكده مطالب المحافظات بالتحول إلى أقاليم في الفيدرالية، الذي يجر خلفه من احتراب وخلاف على الحدود الإدارية وتوزيع الصلاحيات بين المركز والأطراف، وصناعة القرار.

إن قضية السلطة بالعراق لم تحسم بعد. فعلى الرغم من أن الدستور وضع الخطوط العامة للنظام السياسي وحدد صلاحيات كل مؤسسة في الدولة إلا أن الصراع مازال دائرا، وتحول إلى عائق لأن تؤدي الحكومة والبرلمان والقضاء أدوارها المطلوبة. والاعتماد على ما يسمى بالديموقراطية التوافقية كحل ناجع لإيجاد الطوائف والقوميات والأديان كافة مكانها في إدارة الدولة، لم يسفر عن النتائج المطلوبة، وتواصل كل الأطراف المندمجة في العملية السياسية الكفاح المرير بينها للإطاحة بالأخرى والاستحواذ على فضاء أكبر لمد سلطتها ونفوذها على حساب الآخرين، وراح كل طرف يقف عائقاً أمام مبادرات ومساعي الآخر لتكون «إكسير» الاستقرار والأمن.

إن القوى التي تمارس الإرهاب كوسيلة للاستحواذ على السلطة وإضعاف القوى التي تتمسك بها، مازالت تمتلك القدرات الكافية لزعزعة الاستقرار، وزرع الفتنة وإشاعة الفوضى في البلاد. ويعزز قوتها الاغتراب القائم بين النخبة الحاكمة والمجتمع. كل هذه وغيرها عوامل تجعل من المستحيل القول إن الحرب وضعت أوزارها وإنها ستكون حرباً مستمرة بمختلف الأشكال.

★ إعلامي من العراق يقيم بموسكو